

حقوق الإنسان

لا يجوز أن يدوسها إنسان

ووجوب أن يبيت المعلمون والأساتذة روحها

في نفوس تلامذتهم

وثائق

للإنسان ثلاثة أدوار. الدور الأول دور الفطرة وكان فيه الإنسان على فطرته كما كان آدم وحواء في بدء حياتهما على ما جاء في الكتب الدينية. أي أن الإنسان كان في هذا الدور لا يعرف خيراً ولا شراً بل كل همه مصروف إلى المعيشة براحة وهناك في أحضان الطبيعة أمه ومصدر لحمه ودمه. والدور الثاني دور الوحشية وكان الإنسان فيه كقبائل الإسكيمو أو متوحشى أفريقيا. أي أن قلة رزقه في الأرض وما أفضت إليه هذه القلة من التزاحم عليه وتداخل أفرادها بعضها بين بعض نقلته من حالة الفطرة الطيبة إلى حالة الوحشية التي هي عبارة عن الإجتماع بلا ضابط ولا رابط غير القوة البدنية. والدور الثالث إنتلاف البشر عيالاً فقبائل فممالك «وتمدنهم» أي إتخاذهم المدن سكناً. ولا ريب أن الدور الأول أحلى أدوار البشر وأهناها إذا كان ما وصفه به الواصفون صحيحاً. ومن أكبر هؤلاء الواصفين جان جاك روسو المشهور. ومما قاله في هذا الشأن إنك إذا نظرت إلى الطبيعة وجدت النظام مستتباً في كل عنصر من عناصرها ورأيت كل شيء في موضعه منها. فالماء يجري سلسبيلاً والنسيم يهب بليلاً والأرض تخرج أثماراً ويقولأ والحيوان يرعى فيها ناعم البال طرب الروح مهلاً تهليلاً. أما القلق والإضطراب والخلل والعذاب والظلم والوهم والدناءة والفوضى فليست تجدها إلا في الجمعية البشرية.

هل نظرت في الطبيعة مخلوقاً يقعد وثلاثون أو أربعون مليوناً من جنسه تسعى لخدمته



مقال لـ فرج أنطون
والذي يعتبر أول
مناضل عربي
للحقوق الإنسان
بالمعنى الحديث
للكلمة. قدم لأول
مرة ترجمة عربية
إعلان حقوق
الإنسان والمواطن
المنبثق عن الثورة
الفرنسية وقد نشر
مقاله والترجمة في
مصر عام ١٩٠١
في مجلة الجامعة
السنة الثالثة، الجزء
الرابع، نوفمبر، ص
٢٥٠-٢٥٥. وتعيد
هنا نشر المقال
والترجمة كاملين.

وبيان حقيقتها بوجه الإجمال أن الحكومة الفرنسية قبل سنة ١٧٨٩ كانت حكومة مطلقة لا رابط لها غير هوى الملك وإستبداده. وكان الشعب محسوباً كبقرة حلب يغذى دره نبلاء الأمة والإكليروس والبلاط ومقربيه. وكانوا يسجنون الناس لعة ولغير علة. وكانت الرشوة القاعدة الأولى فى الأحكام. والحكام يمتصون دم الرعية كما يمتص العلق الدماء من الأجسام. وكان أبناء الشعب لا يجوز لهم أن يتعلموا فى مدارس الحكومة بل لم يكن يجوز لهم أن يتعلموا لأنهم أنعام سائمة. وإنما كانت وظيفتهم أن يدفعوا الضرائب لملء الخزانة والذهاب إلى الحرب كلما ساقهم الملك إليها. وكانت هذه الحالة عامة الدنيا كلها لا فرنسا وحدها. فلما شبت نار الثورة الفرنسية واجتمع نواب الشعب لسياسة المملكة وضعوا سبع عشرة مادة وأدعوها حقوق الإنسان التى لا يجوز نقضها وبنوا عليها الدستور الفرنسى منذ ذلك الحين. وقد رأينا أن ننشر هنا هذه المواد السامية لتكون ذيلاً لما جاء فى الصفحة الأخيرة من الرواية فى هذا الجزء فإن الفائدة لا تكمل إلا بها. وهذا نصها:

المادة الأولى

يولد الناس ويعيشون أحراراً متساوين فى الحقوق. ولا يمتاز بعضهم عن بعض إلا فيما يختص بالمصلحة العمومية (أى أن نفع الجمهور هو قاعدة الإمتياز).

المادة الثانية

غرض كل إجتماع سياسى حفظ الحقوق

هل نظرت فيها مخلوقاً دنيئاً جباناً طماعاً يولوه رئاسة لخدمة أبنائها فيتخذ رئاسته ذريعة لإشباع بطنه وإرضاء طمعه وإحتلاب رعيته دون أن يقوم بحق خدمته؟

هل شاهدت فيها مخلوقاً يطعم كلابه اللحم المسمن مع أن رفاقه يموتون جوعاً. أو مخلوقاً بليداً جاهلاً فى صدر الهيئة مع أن العقلاء والفضلاء فى عتبته؟

هل شاهدت فيها أن الذين يسرقون وينمون ويتسافهون ويخدعون يغتنون وينجحون ويتنعمون خلافاً للذين يصدقون

كلا إن كل هذه الأمور الشائنة لا تراها فى الطبيعة لأن الله سبحانه وتعالى وضع لها نظاماً تجرى عليه ولا تقدر أن تخرج عنه. ولكنك تراها فى الجمعية البشرية التى خرجت عن النظام الذى سنه البارى لها.

فأعظم عمل يقوم به الشارعون وأنفع ما يخدمون به الهيئة البشرية الحاضرة إعادتها إلى النظام الإلهى الذى وضع للعالم منذ إنشائه.

وهذا النظام معدوم الآن فى العالم من سوء حظ العالم وإنما اصلح الممالك وأفضلها هى التى تكون أشد قريباً منه من باقى أخواتها. على أن العالم سائر إليه من حسن الحظ سيراً حثيثاً وهذا معنى قولهم أن العالم يتدرج فى مراقي الكمال شيئاً فشيئاً.

ومن هذه «المراقي» التى رقت بالعالم درجة فى سلم الكمال ما يسمونه «حقوق الإنسان» وهى التى ذكرناها فى الصفحة الأخيرة من ملزمة الرواية فى هذا الجزء.

الطبيعية التي للإنسان والتي لا يجوز مسها. وهذه الحقوق هي: حق الملك وحق الأمن وحق مقاومة الظلم والإستبداد.

المادة الثالثة

الأمة هي مصدر كل سلطة. وكل سلطة للأفراد والجمهور من الناس لا تكون صادرة عنها تكون سلطة فاسدة.

المادة الرابعة

كل الناس أحرار والحرية هي إباحة كل عمل لا يضر أحداً. وبناءً عليه لا حدٌ لحقوق الإنسان الواحد غير حقوق الإنسان الثاني. ووضع هذه الحدود منوط بالقانون دون سواه.

المادة الخامسة

ليس للقانون حق في أن يحرم شيئاً إلا متى كان فيه ضرر للهيئة الإجتماعية. وكل ما لا يحرمه القانون يكون مباحاً فلا يجوز أن يرغم الإنسان به.

المادة السادسة

إن القانون هو عبارة عن إرادة الجمهور. فلكل واحد من الجمهور أن يشترك في وضعه سواء كان ذلك الإشتراك بنفسه أو بواسطة نائب عنه. ويجب أن يكون هذا القانون واحداً للجميع. أي أن الجميع متساوون لديه. ولكل واحد منهم الحق في الوظائف والرتب بحسب إستعداده ومقدرته ولا يجوز أن يُفضل رجل على رجل في هذا الصدد إلا بفضيلته ومعارفه.

المادة السابعة

لا يجوز إلقاء الشبهة على رجل أياً كان

ولا القبض عليه ولا سجنه إلا في المسائل التي ينص عليها القانون وبموجب الطرق التي يذكرها. وكل من يغري أولى الأمر بعمل جائر أو كل موظف يعمل عملاً جائراً لا ينص عليه القانون يُعاقب لا محالة. ولكن كل رجل يدعى أو يُقبض عليه بإسم القانون يجب عليه أن يخضع في الحال. وإذا تمرد استحق العقاب.

المادة الثامنة

لايجوز أن يعاقب القانون إلا العقاب اللازم الضروري. ولا يجوز أن يعاقب أحد إلا بموجب نظام مسنون قبل الجرم ومعمول به قانونياً قبله.

المادة التاسعة

كل رجل يُحسب بريئاً إلى أن يثبت ذنبه. وإذا مست الحاجة إلى القبض عليه فيجب أن يُقبض عليه بلا شدة إلا متى دعت الحاجة إلى ذلك. وكل شدة غير ضرورية يُعاقب صاحبها.

المادة العاشرة

لا يجوز التعرض لأحد لما يبيده من الأفكار حتى في المسائل الدينية على شرط أن تكون هذه الأفكار غير مخلة بالأمن العام.

المادة الحادية عشرة

إن حرية نشر الأفكار والآراء حق من حقوق كل إنسان. فلكل إنسان أن يتكلم ويكتب وينشر آراءه بحرية. ولكن عليه عهدة ما يكتبه في المسائل التي ينص القانون عليها.

المادة الثانية عشرة

إن السهر على حقوق الناس يستوجب إنشاء قوة عمومية أي هيئة حاكمة. فهذه الهيئة تنشأ إذا لمنفعة الجميع.

من كلماتها ويقلبها بطناً لظهر قبل الموافقة عليها. ولما وافق المجمع على هذه الحقوق قرر إذاعتها في جميع أقطار فرنسا فأقيمت حفلات عظيمة لقراءتها على الشعب فكان لها تأثير عظيم تقصر الأقلام عن وصفه. فإن الشعب صار يبكي حين تلاوتها عليه وصار أبناؤه يتعانقون ويتصافحون إبتهاجاً بخلاصهم من ذلك الأسر القديم. وبعد حفلات القراءة أقيمت حفلات المأذب فحمل الشعب طعامه وشرابه وجلس في أبواب المنازل وعلى قارعة الطريق وفي الحدائق يأكل ويشرب في مأدبة الطبيعة إحتفالاً بذلك اليوم العظيم الذي أعلنت فيه الهيئة الإجتماعية أن أبناها أحرار وأخوة متساوون. ومنذ ذلك الحين صارت هذه الحقوق أساساً للهيئة الإجتماعية في كل البلاد المتقدمة.

ولما حدث الجدل الشديد في مجلس النواب الفرنسي منذ عدة شهور بشأن النظام الجديد الذي سنته الحكومة للرهبان الفرنسيون طلب مقاومو هذا النظام من المجلس أن يقرر نشر «حقوق الإنسان» على جدران المدارس لإعتبارهم أنه مخالف لبعض بنودها. فيحسن بحضورات المعلمين والأساتذة أن يسطروا هذه البنود في صدور تلامذتهم ويفسروا لهم كل عبارة وكل كلمة منها ليكونوا رجالاً عارفين بما لهم وما عليهم في الهيئة الإجتماعية بدلاً من أن يشبوا ويبلغوا الرجولية وهم بأجسام الرجال وعقول الأولاد ■

المادة الثالثة عشرة

بما أن الهيئة الحاكمة تحتاج إلى نفقات لإدارة الشؤون فيجب وضع ضريبة عمومية على جميع الوطنيين. أما مقدار هذه الضريبة فيجب أن يكون مناسباً لحالة الذين يدفعونها.

المادة الرابعة عشرة

لكل الوطنيين الحق في أن يراقبوا أموال الضريبة سواء كانت المراقبة بأنفسهم أو بواسطة نوابهم. ولهم أيضاً البحث عن الوجوه التي تنفق فيها وتعيين مدة جبايتها.

المادة الخامسة عشرة

للهيئة الحاكمة والمحكومة الحق في أن تسأل كل موظف عمومي عن إدارته وأعماله وأن تناقشه الحساب فيها.

المادة السادسة عشرة

كل هيئة لا تكون فيها حقوق الأفراد مضمونة ضماناً فعلية بواسطة السلطة العمومية ولا تكون فيها السلطة التشريعية (أي البرلمان) والسلطة التنفيذية (أي الحكومة) منفصلتين الواحدة عن الأخرى إنفصلاً تاماً تكون هيئة غير دستورية.

المادة السابعة عشرة

بما أن حق الإمتلاك من الحقوق المقدسة التي لا تنقض فلا يجوز نزع الملكية من أحد إلا إذا اقتضت المصلحة العمومية ذلك إقتضاً صريحاً وفي هذه الحالة يعطى الذي تنزع منه ملكيته تعويضاً كافياً.

هذه ترجمة حقوق الإنسان. وقد أقام المجمع الوطني وقتاً طويلاً يبحث في كل كلمة